



The Implications of The Sino-Indian Competition on The Regional Security System of South and Southeast Asia in The Context of Globalization

Mona Hani Mohammed *^{ID}

Faculty of Economics and Political Science, Giza, Cairo University, Egypt.

Received: 13/2/2022
Revised: 7/10/2021
Accepted: 14/12/2021
Published: 30/3/2023

* Corresponding author:
mona.mohammed@feps.edu.eg

Citation: Mohammed, M. H. (2023). The Implications of The Sino-Indian Competition on The Regional Security System of South and Southeast Asia in The Context of Globalization. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(2), 354–366. <https://doi.org/10.35516/hum.v50i2.4947>

Abstract

Objectives: The study aims to demonstrate the implications of the competition between China and India on the regional security system of South and Southeast Asia in the context of globalization.

Methods: The nature of the subject of this study calls for reliance on the descriptive, historical and the analytical approach to provide clarity.

Results: The study yielded a set of results and recommendations, with the most significant one being that the presence of rising regional powers, such as China and India, which are geographically contiguous and competitive, hinders the establishment of a stable regional security system dominated by either of these powers. Moreover, in the context of globalization, particularly in its economic dimension, these powers are driven by economic considerations, which, in turn, influences the means and strategies employed to pursue their interests. Additionally, smaller countries in this system leverage this competition to their advantage, seeking to secure the maximum amount of economic support and investment. These countries enjoy freedom of movement and maneuver without committing to alliances with either side.

Conclusions: The study's importance lies in its focus on the South and Southeast Asia region, specifically the interactions between China and India as being two rising powers and Asian giants. The study recommends the need to strengthen the various channels of dialogue and communication between China and India in order to settle outstanding issues and work towards establishing a stable regional security system.

Keywords: China, India, regional security system, globalization, balance of power.

تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة

منى هاني محمد*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى بيان تداعيات التنافس بين الصين والهند على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا، وكيف مكنت العولمة -بأبعادها المختلفة وخاصة الاقتصادية- دول المنطقة من توظيف هذا التنافس لصالحها. المنهجية: طبيعة موضوع هذه الدراسة تستدعي الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي لتوضيح طبيعة التنافس بين الصين والهند، وتداعياته على منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أبرزها: إن وجود قوى إقليمية صاعدة متجاورة جغرافياً ومتنافسة (كالصين والهند) يحد من بناء نظام أمني إقليمي مستقر؛ إذ تهيمن عليه إحدى هذه القوى. كما أنه في ظل العولمة، وخاصة في بعدها الاقتصادي، تكون هذه القوى محكومة باعتبارات اقتصادية. ويؤثر هذا بدوره في نوع الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق مصالحها، فضلاً عن أن الدول الأصغر في هذا النظام توظف هذا التنافس لصالحها لكسب أكبر قدر من الدعم الاقتصادي والاستثمار؛ إذ تتمتع بحرية حركة ومناورة دون الالتزام بالتحالف مع أي من الجانبين. الخلاصة: تأتي أهمية الدراسة من اهتمامها بمنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا على نحو على نحو أخص بطبيعة التفاعلات بين الصين والهند بعدة قوى صاعدة وعملاقين آسيويين. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز قنوات الحوار والتواصل المختلفة بين الصين والهند، لتسوية القضايا العالقة بينهما، والعمل على خلق نظام أمني إقليمي مستقر. الكلمات الدالة: الصين، الهند، النظام الأمني الإقليمي، العولمة، توازن القوى.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية ذات حدود متجاورة، فهما دولتان تستوفيان معايير القوى الإقليمية من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة نسبيًا، والنفوذ في منطقتيها. وعلاوة على ذلك، تتجاور هاتان القوتان الصاعدتان جغرافيًا مع مناطق نفوذ متباينة. فقد أكدت الهند نفسها بصفها قوة إقليمية في جنوب آسيا منذ رحيل البريطانيين عام 1947م؛ إذ إنَّ موقعها الجغرافي المركزي إلى جانب عدد السكان والاقتصاد والجيش الكبير يجعلها القوة الإقليمية المهيمنة الموجودة في جنوب آسيا. ومن ناحية أخرى، كانت الصين هي القوة الإقليمية المهيمنة في شرق آسيا، ولها أيضًا دور كبير في جنوب شرق آسيا. وعليه، تتناسب كل من الصين والهند مع معايير القوى الإقليمية الصاعدة، وتوسعان إلى إعادة تحديد مناطق نفوذ كل منهما من خلال تطلعات الهيمنة، ولكن في الوقت نفسه، تمتلكان حدودًا متجاورة. ويمكن تعريف علاقتهما على أنها مزيجًا من علاقات التعاون والتنافس، فعلى الرغم من تعدد مجالات التعاون بينهما وخاصةً الاقتصادية؛ فإن الدولتين تواصلان إبداء وجهات نظر استراتيجية متباينة. وفي حقيقة الأمر تتعدد أوجه التنافس بين الصين والهند، بيد أن أصلها متجذر في الجغرافيا السياسية. فقد ظهرت الهند بصفها حارسًا إقليميًا في جنوب آسيا، إذ منحها حجمها الهائل القدرة على تأكيد نفسها بصفها قوة إقليمية في جنوب آسيا. وقد جرت العادة، كما كانت تعتقد الهند وكذلك كان يفعل البريطانيون، إنَّ جبال الهيمالايا ستكون بمثابة حدود دفاعية ضد أي قوة إقليمية أخرى في المنطقة وتحديداً الصين. وتدعي كل من الصين والهند أنهما تمثلان خلفاء حضارتهما القديمة؛ إذ ظلَّت الحضارة الصينية مؤثرة في جميع أنحاء شرق آسيا، بينما انتشرت الحضارة الهندية في جميع أنحاء جنوب آسيا. وقد كانت جبال الهيمالايا بمثابة الحاجز الطبيعي بين الحضارتين لآلاف السنين؛ ما حدَّ من الاتصال المباشر أو المواجهة بينهما؛ وأيضًا عمل وجود التبت ونيبال بمثابة عوازل قد أبعدت الدولتين بعضهما عن بعض. وقد ظهرت الحضارات القديمة بصفها دولًا قومية في منتصف القرن العشرين، ودخلت في نظام دولي يهيمن عليه الدول المتقدمة في الغرب. وفي عام 1950م، أصبحت الدولتان جارتين متجاورتين، حيث ضمت الصين التبت إلى جمهورية الصين الشعبية، ونتيجة لذلك، أصبح التواصل الجغرافي حقيقة وأمرًا واقعًا بالنسبة للقوتين الإقليميتين (Chand, 2019). وكما أشار العديد من المفكرين مثل (ديهل Diehl عام 1985) إلى أن التواصل الجغرافي يزيد من فرص الصراع العسكري، إذ أدى اجتياح جمهورية الصين الشعبية إقليم التبت في عام 1950م فجأةً إلى حدوث مواجهة بين الهند وجيش التحرير الشعبي القوي على حدودها الشمالية. وقد سمحت الهند للزعيم الروحي والسياسي للتبت الدالاي لاما بدخول أراضيها لاجئًا مع مئات الآلاف من التبتيين. ومن ثمَّ، كان ضم التبت من قبل الصين يمثل مشكلة بالنسبة للهند، إذ يشير التواصل الجغرافي إلى تهديد محتمل لأمن الدولة في الهند. وبالنسبة للصينيين، تمثلت المشكلة في وجود الدالاي لاما في الهند. ومع ذلك، كان يوجد هناك عنصر آخر للقضية وهو النزاع الإقليمي؛ إذ إنَّ الصين قد زعمت أن منطقة أكساي تشين وولاية أروناتشال براديش الهندية هما جزآن من منطقة التبت التي احتلتها مؤخرًا، في إشارة إلى الروايات التاريخية لتلك الأماكن. وبذلك، أصبحت التبت والنزاعات الإقليمية بذور التنافس بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار أن مجرد وجود قضية خلافية لم يكن كافيًا لوضع أساس للتنافس. فقد أدت انتفاضة التبت عام 1959م وما تلاها من حرب بين الصين والهند إلى بدء التنافس بينهما. بيد أن الهند، بقيادة أول رئيس وزراء جواهر لال نهرو، قد سعت إلى بناء علاقات وثيقة مع الصين استجابةً للنظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب. ومع ذلك، كانت حسابات الصين تتحرك ضد الهند، الذي كان يمكن أن يُشكِّل مظهرًا من مظاهر الانقسام الصيني السوفييتي وعزلة الجمهورية الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الهند تحاول فرض نفسها بصفها زعيمًا أخلاقيًا في آسيا من خلال إنشاء حركة عدم الانحياز. وربما لم توافق الصين على هذا النهج الذي تتبعه الهند، نظرًا إلى حجمها السكاني الأكبر نسبيًا، وكذلك كتلتها الأرضية الأكبر (Acharya, 2017).

وبناءً على ذلك انبثقت جذور التنافس بين القوتين الإقليميتين، الصين والهند من خلال القضايا المتعلقة بالتبت والنزاعات الحدودية في أكساي تشين وأروناتشال براديش. ويشير نهج الصين العدواني في حل هذه المشكلة مع الهند، ونهج الهند اللاحق لإضفاء الطابع الأمني على جارتها الشمالية، إلى تنافس على الهيمنة الإقليمية في مناطق نفوذ كل منهما وربما محاولة للهيمنة الإقليمية على المنطقة على نحو كلي (Ross, 2019).

مُشكلة الدراسة

تعدُّ العلاقات الصينية الهندية تركيبة فريدة من العلاقات، إذ إنَّه في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات بين الصين والهند في السنوات الأخيرة خاصة في المجال الاقتصادي، إلا أن الطابع التنافسي غلب على هذه العلاقات في باقي المجالات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي. وبالنسبة إلى المستوى الإقليمي بالتحديد- محل هذه الدراسة- فلا يوجد مكان يتجلى فيه المعضلة الأمنية بين البلدين أكثر مما هو عليه في إقليم جنوب وجنوب شرق آسيا وسط سعي كل منهما لبسط السيطرة والهيمنة على النظام الإقليمي لهذه المنطقة. ومن ثمَّ مع مراعاة هذه الحسابات الإستراتيجية للتفاعلات الصينية الهندية توجد تداعيات كبيرة على النظام الأمني الإقليمي، فضلًا عن أنه في ضوء العولمة وأبعادها المختلفة وخاصةً الاقتصادية تمكنت دول جنوب وجنوب شرق آسيا من توظيف هذا التنافس لصالحها.

وبناءً على هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال البحثي الآتي: ما تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة؟

أسئلة الدراسة

سوف يُجابُ عن التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف عزز التواصل والتقارب الجغرافي بين البلدين من تداعيات التنافس بينهما على المنطقة؟
2. إلى أي مدى أثر التنافس الصيني الهندي في النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا؟
3. كيف أثر التنافس بين الصين والهند في الدول المحيطة بهما وتوجهاتها في ضوء العولمة؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول موضوعًا حديثًا نسبيًا لم يُتناول على نحو كافٍ من قبل المهتمين بالعلاقات الدولية، إذ تشير الدراسة إلى التطلعات الجيوسياسية لكل من الصين والهند والتنافس بينهما على مناطق النفوذ والهيمنة، وتداعيات ذلك على إقليم جنوب وجنوب شرق آسيا خاصةً في ظل العولمة، وكيف أن التواصل والتقارب الجغرافي للبلدين عزز من هذه التداعيات. فضلًا عن أن هذه الدراسة تساعد على فهم التحولات التي تحدث في هيكل النظام الإقليمي في جنوب وجنوب شرق آسيا. وبناءً على ذلك ستمد هذه الدراسة المهتمين – بالشؤون الآسيوية – على نحو عام والعلاقات الصينية الهندية على نحو خاص- باحثين أو أكاديميين ببعض المعلومات التحليلية حول طبيعة العلاقة بين الصين والهند وتداعياتها على المنطقة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي في دراسة طبيعة التنافس بين الصين والهند وتداعياته على المنطقة، وتأخذ كذلك بالمنهج التحليلي في دراسة بعض البيانات والمواقف الخاصة بموضوع الدراسة، التي اعتمدت الباحثة في إيجادها على بعض الدراسات الأكاديمية والكتب والمواقع الإلكترونية.

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة بين الصين والهند ومسارها، وتناولت البعض منها الأثار المترتبة على صعود كل منهما، ومن أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة خالد عبده عبد الوهاب (2004): "مشكلة الحدود بين الصين والهند في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة". التي أشارت إلى أن مشكلة الحدود مجال نزاع بين الجارتين الكبيرتين. وكان نتائج ذلك خلق حالة من الحرب الباردة وسباق التسلح بين البلدين. وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن كلتا الدولتين تمتلكان أسلحة نووية، ما يهدد بإثارة نزاعات الحدود بين وقت وآخر. وفي هذا الإطار وضحت الدراسة أن الصين تسعى إلى تحقيق (السيادة والمكانة والأمن)، نتيجة للتحولات الحادثة في النظام الدولي، وذلك ما يثير مخاوف الهند؛ لذلك تسعى الهند في المقابل إلى ترجمة قدرتها إلى نفوذ ومكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي.

2. دراسة Jeff M. Smith (2014): "Cold Peace: China-India Rivalry in The Twenty-First Century". التي تناولت أنه بحلول القرن الحادي والعشرين بدأ التنافس بين الصين والهند يتطور على نحو غير متوقع ليتزايد في بعض المجالات –كالنزاع الحدودي- وليقل حدته، ويفسح المجال للتعاون بينهما في مجالات أخرى. وبناءً على هذا الأساس سعت الدراسة لتحليل العلاقات الصينية الهندية من خلال إيضاح أوجه التعقيد في العلاقة التنافسية بينهما، كما ركزت على بعض القضايا (قضية التبت، الأمن المائي، باكستان).

3. دراسة توفيق حكيمي (2015): "مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني". التي حاولت فهم سلوك القوى الكبرى الصاعدة تجاه طبيعة التوازن القائم في النظام الدولي، ومن ثمَّ دراسة احتمالات التصادم أو التوافق بين القوة القائدة والقوة الكبرى الصاعدة بشأن إدارة آثار التحول في القوة النسبية بينهما. وأشارت الدراسة إلى مقومات القوة المادية وغير المادية التي تحوزها الصين، التي تؤهلها للعب دور محوري في النظام الدولي مستقبلًا. وخلصت الدراسة إلى تأكيد مكانة الصين الحالية بصفتها قوة عالمية كبرى صاعدة على نحو سريع، فعلى مدار خمس وثلاثين عامًا تخطت الصين جميع القوى الأوروبية الكبرى واليابان، لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، والأولى صناعيًا وتجاريًا، والثانية من حيث الإنفاق العسكري.

4. دراسة Sumit Ganguly and Manjeet S. Pardesi (2012): "Can China and India Rise Peacefully?". التي قدّمت عرضًا مختصرًا للأدبيات النظرية التي تناولت الصعود الصيني، ثم تناولت بالتحليل مسببات توتر العلاقات الصينية الهندية. وأشارت في هذا الإطار إلى أن الصين

والهند تنخرطان في تنافس حول الهيمنة على آسيا، هذا فضلاً عن تورطهما في نزاع حدودي. ورأت الدراسة أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين قد لا يكون كافياً لإنهاء التنافس الصيني الهندي، إذ إنَّ امتلاك الصين والهند للسلاح النووي يحد من فرص اندلاع حرب تقليدية بينهما لكنه لا يمنع إمكانية حدوثها، فتلك الاحتمالية تظل قائمة.

في ضوء ما سبق تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على تداعيات التنافس بين الصين والهند على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا، والدور الذي أدته العولمة في هذا السياق.

تقسيم الدراسة

فُسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي تتضمن الاستنتاجات وأهم التوصيات، إذ يتناول المحور الأول أثر التنافس الصيني الهندي في النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا، بينما يتناول المحور الثاني أثر هذا التنافس في الدول المحيطة وتوجهاتها في ضوء العولمة.

أولاً: أثر التنافس الصيني الهندي في النظام الأمني الإقليمي

تعدُّ القوى الإقليمية- التي تسمى أيضاً القادة الإقليميين- دولاً قوية في المناطق التي توجد فيها، بغض النظر عما إذا كانت هذه القوى تتمتع بعلاقات عداء أو صداقة إقليمية. ومن المتوقع أن تؤدي القوى الإقليمية دور صانعي السلام والشرطي الإقليمي علاوة على الاضطلاع بدور السلطة الأخلاقية. وتتحمل تلك القوى في بعض الأحيان مسؤولية الحفاظ على نظام المناطق المجاورة مع توفير قدر من الدعم من جانب القوى العظمى. ويجب أن تتوفر في هذه القوى الإقليمية عدد من الشروط تتمثل في ما يلي: أولاً: الديناميات الداخلية، أي يجب أن تسمح الديناميات الداخلية للنظام السياسي، وكذلك اقتصاد الدولة بممارسة دور قيادي يؤدي إلى حدوث استقرار في المنطقة التي تقع فيها. ثانياً: الاستعداد، بمعنى أن تضطلع القوة الإقليمية بدور القائد الإقليمي، ودور المثبت للاستقرار، وإن لم تؤد دور الحافظ للسلام، فتكون على الأقل صانعة للسلام. ثالثاً: القدرة، أي يجب أن تتمتع بالقدرة أو القدرة على تولى عملية القيادة الإقليمية. رابعاً: القبول، بمعنى أن تتمتع القوة الإقليمية بالقبول من جانب جيرانها بصفته قائداً مسؤولاً عن الأمن الإقليمي (Flemes, 2007).

ولكن في حالة وجود قوى إقليمية صاعدة متجاورة جغرافياً يتغير هذا السياق، إذ يمكن أن يؤدي التقارب والتواصل الجغرافي المقترن بالتنافس الإقليمي إلى إخراج المنافسة بين تلك القوى الإقليمية الصاعدة إلى الحيز الإستراتيجي للمنافس. وهذا بدوره يجعل من الصعب إنشاء نظام أمني إقليمي مستقر يهيمن عليه إحدى هذه القوى، وهو ما ينطبق على حالة التنافس بين الصين والهند. فكل منهما يسعى إلى التأثير في منطقة نفوذ الآخر (المنافسة على نفوذ الهند في جنوب آسيا، والصين في جنوب شرق آسيا)، هذا فضلاً عن مبادرات الدول الأصغر لإحباط أي محاولات لقواها الإقليمية لبسط السيطرة والنفوذ (Mohan and Abraham, 2020).

فقد كانت بداية التنافس الصيني الهندي كما ذكرنا، في أعقاب حرب عام 1962 وظهور الخلافات الحدودية، مؤشراً على التنافس على النفوذ ليس فقط في مناطقهم، ولكن في آسيا على نحو كلي. وبحلول ذلك الوقت، بدأ معيار السلامة الإقليمية في الترسخ على نحو متزايد على المستوى الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتَّى على نحو مكثف منذ السبعينيات. بيد أنَّ الحرب الباردة جعلت الأمر مكلِّفاً للغاية بالنسبة لدول بارزة مثل الهند والصين للانخراط في نزاع مسلح، وهو ما استمر على هذا النحو في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالإضافة إلى ذلك يمنع وجود الأسلحة النووية اندلاع الحرب بسبب مخاوف من حدوث تصعيد نووي. ومن ثَمَّ فإنَّ المنافسة قد ظهرت جلياً من خلال محاولات فرض الهيمنة في مناطقها الخاصة، في حين تحاول الدولتان في الوقت نفسه تقليل نفوذ كل منهما في مجال نفوذ الخصم. ومن حيث الجوهر، ظهر التوازن الناعم بعدة الوسيلة الأكثر قابلية للتطبيق لتقييد القوة الإقليمية المنافسة في سياق القرب الشديد والافتقار إلى الوسائل العنيفة لتغيير الوضع الراهن (Tsai, 2015).

ولتوضيح سبب ظهور هذا النوع من التوازن لا بُد من الإشارة في البداية إلى حالة عدم توازن القوى التي تشهدها منطقة آسيا، وبالتحديد بين القوتين الصاعدتين الصين والهند. فبالنظر إلى غالبية المعايير الموحدة لقدرة الدولة نجد أن عدم التوازن بين البلدين يصب في مصلحة الصين. إذ تعدُّ الصين على سبيل المثال ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فالناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 14.14 تريليون دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية البالغ الناتج المحلي الإجمالي لها 21.44 تريليون دولار. وباستخدام تعادل القوة الشرائية تعد الصين هي أكبر اقتصاد في العالم، إذ يبلغ تعادل القوة الشرائية نحو 27.31 تريليون دولار. كما تبرز الهند بصفها ثاني أكبر اقتصاد وفقاً لتعادل القوة الشرائية البالغة 10.51 تريليون دولار، في حين أنَّها تحتل المرتبة الخامسة من حيث الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو 2.94 تريليون دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا. وعلى هذا الأساس، تهيمن الصين اقتصادياً على المنطقة الآسيوية، فالناتج المحلي الإجمالي هو ضعف حجم نظيره الياباني وأربعة أضعاف نظيره الهندي. حتى إذا قُورنت باستخدام تعادل القوة الشرائية، فإنَّ الصين لا تزال مهيمنة كذلك، إذ تبلغ ضعف حجم نظيرها في الهند وأربعة أضعاف نظيرها في اليابان (OECD, 2019).

ومن الملاحظ أيضاً أن جيش التحرير الشعبي قد تطور بسرعة منذ منتصف التسعينيات، إذ بلغت ميزانية الدفاع الصينية لعام 2019 261 مليار دولار مقارنة بميزانية الدفاع الهندية التي بلغت 71 مليار دولار. وعلى الرِّغم من أن الجيش الهندي قد حقق تقدماً في السنوات الأخيرة، فإنه يتخلف

على نحو عام عن جيش التحرير الشعبي. بيد أنه على الرغم من ذلك، هناك عدة عوامل تمنح الهند ميزات في مجالات معينة، وتشمل هذه الميزات القوات الجبلية ذات الخبرة، والشراكات المهمة مع القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة واليابان، والموقع الجغرافي للهند الذي يمكنها من العمل في جنوب آسيا والمحيط الهندي. كذلك يمتد التنافس بين الصين والهند إلى المؤسسات العالمية، فعلى الرغم من خطاب الصين حول تحديث المؤسسات الدولية لتمثيل هيكل القوة العالمية الحالي على نحو أفضل، تواصل الصين منع محاولات الهند من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية (Kliman, 2019).

كذلك على الرغم من ارتفاع مستويات البحث والتطوير في كلا البلدين؛ فإن هذا لا يزال يتطلب العديد من التغييرات في الهند على سبيل المثال، الانتقال من البحوث التجريبية إلى البحوث الأساسية، وإعطاء دور أكبر لقطاع الأعمال بعدة المعزز للبحث والتطوير، وكذلك تعزيز الارتباط بين قطاع الأعمال وقطاع التعليم العالي، فهو أمر مهم وضروري لنظم الابتكار الناجحة. أيضًا لا تزال تعاني الهند من العديد من المشاكل الهيكلية في مجال التعليم. وعلى هذا الأساس كل هذه التغييرات مهمة لتعزيز ودعم مجال العلوم والتكنولوجيا في الهند، فالصين قد قطعت بالفعل شرطًا كبيرًا نحو الابتكار، واتخذت العديد من السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة لذلك (Kennedy, 2015).

ومن ثمّ يتضح مما سبق أن مؤشرات صعود الصين أعلى من نظيرتها في الهند، وهذا يمثل هاجسًا للهند. ولأنّ الهند لا تمتلك قدرات داخلية كافية لموازنة القوة والتهديد الصيني كان الخيار الأكثر ترجيحًا أن تركز الهند على موازنة السلوك الصيني، أي أن تتبنى استراتيجية التوازن الناعم، وذلك من خلال وجود تفاهم أمني محدود بين دول المحيطين الهندي والهادئ، وإجراء تدريبات دفاعية منتظمة في المنطقة، وتحريك البحرية الهندية في مياه أخرى غير المحيط الهندي، وبناء التعاون مع دول منطقة الآسيان والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإدانة السلوك التهديدي والهجومى الصيني في المنتديات متعددة الأطراف، ومحاولات التواصل مع دول جنوب شرق آسيا في مختلف المجالات، والاستثمار على نحو أكبر في دول المنطقة، إذ تهدف هذه الخطوات إلى تحقيق التوازن الناعم. ورغم أن التوازن الصلب هو خيار أكثر أمانًا على نحو عام، ولكن في غياب القدرات العسكرية، يتعين على الدول التكيف مع استخدام إستراتيجيات أخرى. وبالنسبة إلى الهند، فإن الخيار الأكثر جدوى هو تحقيق التوازن بينها وبين الصين من خلال إقامة تحالفات ناعمة في المحيطين الهندي والهادئ ومواجهة السلوك الصيني بمساعدة تلك التحالفات، لأنّ الهند لا تستطيع أن تتحدى الصين على نحو أحادي حيث سترتبت على هذه التحديات أحادية الجانب تكاليف كبيرة، والهند ليست على استعداد لتحملها، خاصة أنّ اقتصاد البلدين مترابط على نحو كبير. لذلك من المستحسن الاستمرار في المشاركة الحالية القائمة على المصالح مع الصين مع موازنة سلوكها الذي ينطوي على تهديد في المؤسسات المتعددة الأطراف وبناء تحالفات مع الدول الأخرى المهتدة من جانب الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وهذا بدوره يتطلب أيضًا التزامًا من دول المحيطين الهندي والهادئ (Kumar, 2021).

وبناءً على هذا الأساس عملت الهند بصفها شرطة إقليمية في الولايات الواقعة في محيطها، إذ ساعدت في عملية انفصال بنجلاديش، وتدخلت في سريلانكا خلال نزاعها العرقي في عام 1987م، واحتوت محاولة انقلاب في جزر المالديف في عام 1988م، ودعمت الحركة الديمقراطية في نيبال، وهكذا حاولت الهند، بعدّها قوة إقليمية، مرارًا وتكرارًا توفير الاستقرار في منطقة جنوب آسيا. وعلى الرغم من النفوذ الساحق للهند في المنطقة، فإنها لم تحقق نجاحًا يُذكر في اتباع نهج منظم للأمن الإقليمي. وبدلاً من ذلك، استخدمت الهند الاتفاقيات الثنائية وسيلةً للتعامل مع جيرانها في جنوب آسيا. ويوجد قلق حقيقي بين النخب السياسية في الهند بشأن عدم الاستقرار في هذا الجوار، إذ يمكن أن يعيق نموها الاقتصادي ويشكل خطرًا على أمنها القومي. وقد تمثل النهج الإقليمي الأكثر أهمية لجنوب آسيا في إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد تأسست رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام 1985م، وقد شكّلت محاولة لمنطقة جنوب آسيا، بهدف توحيد نهج إقليمي لمكافحة الفقر والتخلف والمخاوف الأمنية. بيد أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فشلت في تحقيق توقعاتها بصفها منظمة إقليمية حقيقية لها مصلحة في تحديد المخاوف الأمنية لجنوب آسيا، إذ يُعزى هذا الفشل إلى التنافس الهندي الباكستاني المستمر حول كشمير والتزام الهند بالعلاقات الثنائية أكثر من التعددية (Anjum, 2019).

ولم تفشل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فحسب في أن تتطور بصفها كيانًا إقليميًا كان من الواضح أنه سيكون للهند دور قيادي فيه، بل سمحت بالفعل للصين بأن تصبح دولة مراقب بناءً على طلب من باكستان وبنجلاديش ونيبال، وهم ثلاثة من دول المجاورين للهند. ويشير هذا إلى حدوث تدخل من جانب النفوذ الصيني في جنوب آسيا، إذ ضغطت الدول الثلاث المذكورة أعلاه للسماح للصين بالتواجد بصفة مراقب في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على الرغم من إدراكها أن الهند هي القوة المهيمنة في جنوب آسيا (Bajpayee, 2015).

وقد فشلت محاولة الهند في إنشاء إطار أمني لجنوب آسيا تكون هي القوة المهيمنة عليه، بسبب تركيزها الخاص على إقامة علاقات ثنائية، والافتقار النسبي إلى الاهتمام بالنهج متعدد الأطراف، فضلًا عن تأثير الصين المتزايد في المنطقة. فقد وقفت الصين إلى جانب باكستان حليفًا في جميع الأحوال، وهي قضية أخرى تزيد من التنافس بين الدولتين. ومن أجل احتواء نفوذ الهند في جنوب آسيا وأيضًا في منطقة آسيا الأكبر، ساعدت الصين باكستان في تسليح جيشها وإنتاج أسلحة نووية (Malik, 2012).

وعلى الرغم من التزامها تجاه باكستان، نوعت الصين نهجها تجاه جنوب آسيا منذ أن بدأ اقتصادها في النمو في السبعينيات. وعلاوة على ذلك استمال

الصينيون الحليفين التقليديين للهند، نيبال وبنغلاديش، إذ تستثمر الصين بكثافة في تطوير البنية التحتية في نيبال، وربط التبت بها. وفي السنة المالية 2014/2013، تفوقت الصين على الهند بصفحتها أكبر مستثمر أجنبي مباشر في نيبال، كما تقوم بنفس العملية في بنغلاديش في محاولة لربط بنغلاديش بمقاطعة يونان الصينية. وفي سريلانكا، تعاونت مع الحكومة لبناء ميناء في أعماق البحار في هامبانوتوتا، وهي محاولة واضحة لاحتواء الهند في المحيط الهندي بالإضافة إلى الحد من نفوذها على سريلانكا. ومن ثمّ، حاولت الصين باستمرار الحد من نفوذ الهند في جنوب آسيا من خلال إحباط محاولات الأخيرة لعمل ترتيبات أمنية ثنائية مع جيرانها. وقد أتاح وجود قوة إقليمية مجاورة مثل الصين للدول الأصغر في المنطقة فرصة للهروب من الهيمنة الهندية ومحاولة لها للهيمنة الإقليمية. وتنخرط الصين من خلال الحد من نفوذ الهند في جنوب آسيا في منافسة مع الهند باستخدام التوازن الناعم بصفحتها وسيلة للحد من تطلعات الهند الإقليمية والعالمية، إذ إنّ الصين لا تقلل من نفوذ الهند فحسب، بل تجعل من التأكيد من جديد على نفوذها بصفحتها قوة إقليمية في المنطقة أكثر تكلفة أيضًا. فعلى سبيل المثال، استخدمت الصين مبادرة الحزام والطريق بصفحتها وسيلة غير عسكرية لتأكيد النفوذ في الكتلة الأرضية الأوراسية. ولقد حظيت مبادرة الحزام والطريق باهتمام واسع النطاق من جيران الهند، إذ أرسلت نيبال وبنغلاديش وسريلانكا وفودًا تؤكد مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق في منتدى الحزام والطريق في بكين الذي عقد في 14 مايو 2017. وترى الباحثة في هذا السياق أنه حتى الدول التي تمتلك قدرات عسكرية ضخمة كالصين، قد تلجأ -في بعض الأحيان- إلى استخدام إستراتيجيات التوازن الناعم لتأكيد نفوذها وبسطه وتقويض قدرات القوى المنافسة، لصعوبة استخدام القوة العسكرية لارتفاع تكاليف نتائجها (Naidu and Chen, 2019).

أما في الجهة المقابلة، حاولت الهند أيضًا تقليل نفوذ الصين في منطقة نفوذها التي تتمثل في منطقة جنوب شرق آسيا. فمنذ أوائل التسعينيات، فكرت الهند في تنوع روابطها الاقتصادية والسياسية التي كانت تركز تقليديًا على جنوب آسيا. ولتحقيق ذلك الهدف اتبعت السياسة الخارجية "النظر إلى الشرق" (Look East Policy)، مدفوعة في المقام الأول بالحاجات الاقتصادية للبلاد، إذ جذبت النمر الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا اهتمام الحكومة الهندية، نظرًا إلى التحرر الاقتصادي الخاص الذي قامت به هذه الدول في أعقاب أزمة عام 1991م. ومع ذلك، كانت الهند تدرك جيدًا أيضًا أن المنطقة التي تغامر بها كانت تعدّ ضمن منطقة نفوذ منافستها الصين. ومثلما كانت الصين تشق طريقها إلى جنوب آسيا، بدأت الهند الدخول إلى جنوب شرق آسيا من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، لتصبح شريكًا كاملًا في الحوار الخاص برابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 1996م. وقد سعت الهند إلى إدخال نفسها في الازدهار الاقتصادي في المنطقة؛ إذ عزّز التكامل الاقتصادي، حيث كانت الهند تحاول بناء علاقات مع دول جنوب شرق آسيا لأسباب اقتصادية في المقام الأول، ولكن أيضًا لتقويض نفوذ الصين هناك (Sundararman, 2018).

وقد أصبحت عملية "النظر إلى الشرق" أسهل بالنسبة للهند من خلال ظاهرة مشابهة لما كان يحدث في جنوب آسيا، حيث رأت الولايات المتحدة أن الصين هي القوة المهيمنة في جنوب شرق آسيا، وتصورت الهند بصفحتها ثقلاً موازنًا محتملاً. وفي المحيط الهندي، بدأت الصين سياسة "حيط للؤلؤ" لمواجهة الهند من خلال بناء موانئ لاستخدامها البحري الخاص، ما يشكل تهديدًا أمنيًا للهند. وقد تصدت الهند لهذه السياسة من خلال الإفادة من قيادة الخدمات الثلاثية في جزر أندامان ونيكوبار، وسعت أيضًا إلى بناء قوة بحرية أكثر قوة. كما أنّها انتهزت الفرصة لبناء الثقة المتبادلة والتعاون الأمني مع دول جنوب شرق آسيا. وقد أجرت الهند عدة مناورات بحرية مع فييتنام وتايواند والفلبين في بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة تعدّها الصين ساحتها الخلفية، علاوة على أن الهند تنسق أيضًا مع إندونيسيا وتايواند للقيام بدوريات في بحر أندامان (Prys, 2013).

وكشفت الهند النقاب تحديًا لسياستها "النظر إلى الشرق"، (في عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي) عن سياسة "العمل في الشرق" (Act East Policy) لتعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا. وفي عام 2015م، أكد ناريندرا مودي التزام الهند بالمساعدة في ضمان حرية الملاحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والعمل مع الشركاء الإقليميين، قائلًا: "تظل الأشياء المشتركة مثل المحيط والفضاء والإنترنت طرقًا للازدهار المشترك"، بدلًا من أن تكون "مسارح جديدة للتنافس". ويرتبط هذا الخطاب على نحو مباشر بجهود الهند لتحقيق التوازن، حيث تسعى الهند إلى توفير نهج متقارب في الدبلوماسية البحرية مع دول جنوب شرق آسيا بصفته حصنًا مباشرًا، ضد التأكيدات الصينية المتزايدة لمطالها الإقليمية في بحار جنوب الصين وشرقها. ولقد دفع الواقع الإستراتيجي لصعود الصين وتطلعاتها إلى الهيمنة في دول منطقة جنوب شرق آسيا إلى البحث عن دول توازن خارجية كالتحالف الأمني الرباعي (كواد) بين الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة (Palit, 2016).

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن اليابان تواجه الوضع نفسه، إذ إنّها بعد تجارب تاريخية مريرة، كانت اليابان والصين متنافستين لكن من النوع الأسوأ، ومن ثمّ ركزت اليابان بالمثل على العلاقات مع الهند بصفحتها قوة موازنة للصين، حيث استثمرت اليابان بكثافة في سوق الأوراق المالية في الهند، وبدأت التعاون في البرامج النووية المدنية. وترجع التغييرات الأخيرة في العلاقات الجيوستراتيجية في شرق آسيا إلى حد كبير إلى صعود الصين الدولي، والموقف الجديد لليابان تجاه الهند، التي تعدّها الأخيرة بمثابة حصن ضد الصين. وبناءً على ذلك منعت مثل هذه البيئة في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا الصين من إقامة نظام أمني إقليمي يهيمن عليه. وحققت الهند نجاحات في هاتين المنطقتين اللتين تعدّهما الصين مجال نفوذها، وقدمت نفسها بنشاط بصفحتها بديلًا لهيمنة الصين.

وبناءً على هذا، نقدت الهند أيضًا في جنوب شرق آسيا ما حاولت الصين تنفيذه في جنوب آسيا، أي أن كل طرف يحاول تقليل نفوذ الآخر في

مناطق نفوذ الخصم، بينما يبني فيها بيئة إستراتيجية مواتية للأهداف الأمنية طويلة المدى الخاصة بدولهما. وفي جوهر الأمر، برز التوازن الناعم بصفته سمة بارزة في الجغرافيا السياسية الآسيوية، مدفوعة بالتنافس المكثف بين القوى الإقليمية الصاعدة (الصين والهند) (Chaudhury, 2018). أما بالنسبة للدول المحيطة بالصين والهند وخاصةً الدول الصغرى، في ظل هذا النظام الأمني الإقليمي فتوجد حدود لإستراتيجيات الدول الأصغر في جنوب آسيا؛ إذ إنه على الرغم من أن الصين تقدم مساعدة اقتصادية أكبر، فإنه من غير المرجح بالنسبة لهذه الدول الأصغر، باستثناء باكستان، أن تنضم إلى تحالف أو تشكل تحالفاً عسكرياً مع الصين، لأنهم إذا فعلوا ذلك فمن المحتمل أن يثيروا غضب الهند عليهم التي تعد قوة صاعدة في المنطقة وكذلك الولايات المتحدة، القوة العالمية التي لا يزال لها وجود بحري قوي في المحيط الهندي. وهذا على الرغم من أن الهند لا تزال تتعرض لضغوط في جهودها لكبح جماح هذه الدول على أساس منتظم، لكيلا تسمح ببناء منشآت بحرية صينية خاصة في الموانئ الحيوية إستراتيجياً. أيضاً إذا وافقت هذه الدول على تقديم مثل هذه القواعد إلى الصين، فقد تؤدي إلى حدوث تنافس توازن قوي في المنطقة؛ ومن ثمَّ زيادة المنافسة الأمنية بين القوى الصاعدة، وهي نتيجة قد تضر هذه الدول نفسها في النهاية. ومن ثمَّ، إن حقيقة وجود العديد من دول جنوب آسيا الأصغر القادرة على المناورة على نحو فعال إلى حد ما حتى الآن؛ لكيلا يتحولوا إلى حلفاء عسكريين مقربين للصين أو الهند، وفي الوقت نفسه يتمكنون من الحصول على فوائد اقتصادية من كلا الدولتين. تُظهر أن الأساليب الواقعية أو الليبرالية التقليدية قد لا تستوعب على نحو كافٍ سلوك الدولة الصغيرة في المنطقة اليوم؛ إذ إنَّ الدول الأضعف قد طورت نوعاً من قوة المساومة غير المتكافئة في عصر العولمة، نظراً إلى أنَّ القوتين الصاعدين تتنافسان، لكنهما تتعاونان أيضاً في مجالات مختلفة (Singh, 2019).

أيضاً من الجدير بالذكر في هذا الإطار أنَّ منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا ليست محصنة ضد التحولات العالمية في المنافسة على القوة، وخاصة بين الصين والولايات المتحدة. ويمكن أن يحدث تحول جوهري في مواقف الدول الإقليمية إذا تبنت الصين سياسة أكثر عدوانية تجاه الهند وجيرانها في شرق آسيا، في محاولة لتأكيد أسبقيتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودفع الولايات المتحدة إلى خلق توازن بين تحالفات القوى لاحتواء القوة الصينية والتهديدات الأمنية. لذا، فإن الكرة تقع إلى حد كبير في الملعب الصيني، على الرغم من أن السياسة الداخلية للولايات المتحدة قد يكون لها بعض التأثير على السلوك الصيني، اعتماداً على كيفية اتباع الولايات المتحدة لإستراتيجية توازن القوى النشطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن يكون تحول الصين نحو التعديلية مدفوعاً بالعديد من العوامل بما في ذلك القومية الاقتصادية، وحزم جيش التحرير الشعبي، والتنافس السياسي داخل الحزب الشيوعي. وقد يشجع التراجع الاقتصادي المفاجئ أو الانكماش الاقتصادي في الصين النظام على ترسيخ وضعها الاقتصادي، من خلال التنافس بقوة أكبر في الساحة العسكرية. وعلى العكس من ذلك، قد تولد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المشاعر القومية بين الشعب الصيني والنخبة، على غرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي دفعت اليابان إلى اتخاذ موقف عدواني في الثلاثينيات. وقد يؤدي صعود القوى القومية إلى تجاوز البراجماتية التي اتسمت بها السياسة الصينية حتى الآن (Ahmed and Rahman, 2020).

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا لا يهيمن عليه أيٌّ من القوتين الصاعدين (الصين والهند)، بسبب محاولات كل منهما للحد من تأثير ونفوذ الآخر. وهذا يعدُّ مثلاً واضحاً على إستراتيجية التوازن الناعم، فهذا النوع من التوازن يعد خياراً أكثر ترجيحاً بالنسبة للدولة الأقل قوة (الهند)، نظراً إلى ارتفاع التكاليف المادية المقترنة بالتوازن الصلب. أما بالنسبة للدولة الأقوى (الصين) يكون هذا أيضاً الخيار المناسب في بعض الأحيان لبسط النفوذ وتأكيد في ظل العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وارتفاع تكاليف استخدام القوة العسكرية. وفي النهاية يجدر الإشارة إلى أن التطور المتوازن في القوة الاقتصادية المقترن ببناء المؤسسات والمشاركة المستمرة بين جميع الدول يُوفر أفضل أمل لتحقيق السلام والنظام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا (Menon, 2017).

ثانياً: أثر التنافس الصيني الهندي في الدول المحيطة وتوجهاتها في ضوء العولمة

تشكل الدول داخل دائرة نفوذ كل قوة إقليمية تحدياً لهيمنة القوة الإقليمية؛ إذ يمكن أن يتجلى إضفاء الطابع الخارجي على هذا التحدي، بصفته محاولات لتحقيق التوازن بين تأثير القوة الإقليمية المهيمنة، مقابل تأثير قوة إقليمية أخرى متجاورة. وينطبق الشيء نفسه على حالة التنافس الصيني الهندي، إذ استاءت غالبية الدول في جنوب آسيا من موقف الهند المهيمن داخل المنطقة. وفي الوقت نفسه، هناك مخاوف من صعود الصين في جنوب شرق وشرق آسيا. وعليه، تمارس الدول المحيطة أدواراً رئيسية في تفاعل القوة بين القوى الإقليمية المتجاورة جغرافياً؛ إذ أصبحت بمثابة ملاعب للنفوذ المتنافس. وعلى هذا النحو، يكون لدى الدول المحيطة بعض الفاعلية عندما يتعلق الأمر بالتوازن الناعم (Mohan and Abraham, 2020).

وانطلاقاً من ذلك تعد جنوب آسيا بمثابة منطقة تقع الهند في مركزها الجغرافي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتحيط بها الدول الأصغر. وليس سراً أن الهند القوة الإقليمية في جنوب آسيا، إذ يرتبط الكثير من أمنها بأمن جيرانها المحيطين، وسيكون من الخطأ تأكيد أن الدول المحيطة كانت راضية عن محاولات الهند لفرض الهيمنة في المنطقة، وفي الواقع، الأمر عكس ذلك تماماً (Bokhari, 2017). فقد تركزت خطط الهند بشأن الأمن

الإقليمي على حاجاتها الأمنية الخاصة، لكن الدول المحيطة في المنطقة سعت منذ فترة طويلة إلى منع فرض جهاز أمني إقليمي يكون مصدره من الهند. حيث يُنظر جيران الهند المحيطون بها، وبالتحديد الدول الأكبر سريلانكا وبنغلادش وباكستان ونيبال (باستثناء بوتان)، إلى الهند على أنها "متدخلة وغير متوائمة". ولقد أكسبها الدور التقليدي للهند بصفها شرطياً إقليمياً سمعة بعدّها منغمسة على نحو متزايد في إدارة شؤون جيرانها المحيطين بها. وقد سعت دول جنوب آسيا إلى إيجاد بدائل لتحقيق التوازن مع الهند لأنها لم تكن قادرة على القيام بذلك بنفسها؛ وظهرت الصين بصفها خياراً طبيعياً، بالنظر إلى قربها الجغرافي وتنافسها مع الهند. وفي هذا الصدد، سعت دول جنوب آسيا بنشاط إلى استخدام النفوذ الصيني لموازنة هيمنة الهند.

ولذلك، فإن هذا الموقف الذي اتخذته الدول المحيطة وضع الأساس لمحاولات الصين للحد من نفوذ الهند في جنوب آسيا، وظهور هذه الدول بصفها ميداناً تتفاعل فيه القوة بين الهند والصين. وتعد الدولة المحيطة الأبرز في جنوب آسيا هي باكستان، التي منذ استقلالها، كان لديها علاقات مثيرة للجدل مع الهند. وعلى الرغم من أنها تحالفت مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وجدت باكستان نفسها على الجبهة نفسها بعد الحرب الصينية الهندية عام 1962م. واعتبرت باكستان الصين "عدو العدو"، وهو تصور كان لدى الصينيين لباكستان أيضاً. ولذلك، طلبت باكستان المساعدة العسكرية من الصين، التي جاءت في شكل قدرات جوية وبحرية هجومية ودفاعية. كما ساعدت الصين باكستان في إعادة بناء قواتها التقليدية المحطمة بعد هزيمة الأخيرة في عام 1971م؛ إذ قدمت أنظمة رادار متقدمة وصواريخ مضادة للطائرات والسفن والدبابات بالإضافة إلى السفن الحربية والطائرات. وبالمثل، طلبت باكستان المساعدة في تطوير طريق كراكورام السريع في الشمال، بالقرب من الحدود الهندية. و على نحو عام، سعت باكستان للحصول على دعم من الصين ضد الهند، وهو الأمر الذي زود الأخيرة بقاعدة للحد من نفوذ الهند (Chand, 2019).

وقد شهدت نيبال، حليفة الهند التقليدية، وضعاً مماثلاً، إذ إنّه منذ استقلال الهند في عام 1947م، كانت النخبة النيبالية تخشى أن يتم استيعابها في الهند بسبب الروابط الدينية والثقافية واللغوية. وقد أدى ضم الصين للثبت إلى جعل نيبال والصين دولتين متجاورتين، ما أعطى نيبال بديلاً عن الهند، ولكنه أثار أيضاً مخاوف من اندماج نيبال مع الصين. ولذلك وقعت نيبال والهند على معاهدة السلام والصدقة عام 1950م. وقد سمحت هذه المعاهدة للمواطنين النيباليين والهنود بالسفر إلى بلدان بعضهما بعضاً والعمل هناك دون أي تأشيرة. كما أنّها قيدت السياسة الخارجية لنيبال، لأنّ أي شراء أسلحة من دول أخرى غير الهند يحتاج إلى موافقة هندية. وفي ذلك الوقت، كان أمن نيبال مهدداً من قبل جمهورية الصين الشعبية، ولم يشكل ذلك مشكلة كبيرة، ولكنه سرعان ما أصبح شوكة في العلاقات الهندية النيبالية، إذ كان يُنظر إلى المعاهدة على أنها تفرض الإرادة الهندية على نيبال، ومن ثمّ إخضاع سيادتها.

ونتيجة لذلك، أصبحت نيبال ساحة للتنافس بين الصين والهند، حيث حاصرت الهند نيبال عام 1989م عندما حاولت شراء أسلحة صينية. ولذلك، حاولت الهند إحباط النفوذ الصيني المتزايد في نيبال، أكثر من باكستان. ومع ذلك، يبدو أن الوجود الصيني ينمو في نيبال، إذ أصبحت الصين أكبر مستثمر في نيبال. وعلاوة على ذلك، فتحت مراكز ثقافية جديدة، وزادت من المساعدات، وفتحت روابط جوية مع نيبال لزيادة نفوذها في البلاد. ومنذ عام 2006م، شهدت تجارة الصين مع نيبال زيادة سريعة؛ كما أنّها تبني روابط السكك الحديدية من لاسا في التبت إلى المنطقة الحدودية. ولذلك، سمحت نيبال للصين بزيادة نفوذها في البلاد، كحصن لها ضد الهند.

ووفقاً لهذا الاتجاه، سعت بنغلاديش للحصول على مساعدة الصين في تطوير مينائها في أعماق البحار في شيتاغونغ وربط البلاد بمقاطعة يونان الصينية. ومن ثمّ، فقد اعتبرت الهند أيضاً دولة مُتسلطة، على الرغم من المساعدة الهندية في استقلالها. وفي سريلانكا، توفر الصين أكثر من 50٪ من إجمالي التمويل لمشروعات البنية التحتية والتنمية الخاصة بها، وبناءً على ذلك، قد سعت العديد من دول جنوب آسيا وخاصة الدول الصغرى إلى إقامة علاقات أوثق مع الصين كتوازن ضد هيمنة الهند في المنطقة. وبدافع من اعتباراتها المحلية، سمحت هذه الدول لمنافس الهند بدخول الساحة بصفته منافساً لها (Jain, 2018).

وفي المقابل، تشهد جنوب شرق آسيا أيضاً اتجاهاً مشابهاً بين الدول المحيطة. ونظراً إلى التأكيد المتزايد على نفوذ الصين في المنطقة، ساعدت سنغافورة وفيتنام وإندونيسيا على توسيع دور الهند في المنطقة. ولقد كانت التجارة عاملاً في هذا الارتباط المتنامي بين الهند وجنوب شرق آسيا، إذ أصبحت الهند شريكاً كاملاً في الحوار مع الآسيان في عام 1995م. وعقدت أول قمة بين الهند والآسيان في عام 2002م، وفي العام السابق، انضمت الهند إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، للتمسك بمبادئ عدم الاعتداء وعدم التدخل من قبل الهند في جنوب شرق آسيا. ومن ثمّ، سمحت دول جنوب شرق آسيا للهند بحصة في المنطقة، ما وفر لها مزيداً من التكامل مع اقتصادات المنطقة.

وكذلك سعت سنغافورة إلى إقامة علاقات قوية مع الهند، إذ إنّه في عام 2007م، أجرت الهند قاعدتها الجوية في كالايكوندا لتدريب أفراد القوات الجوية السنغافورية. وبالإضافة إلى ذلك، سعت دول جنوب شرق آسيا أيضاً إلى التواصل المادي مع الهند. إذ تبني الحكومة الهندية طرقاً تربطها مع ميانمار، ووجود خطط لاحقة للاتصال بتايلاند، وقد سعت دول جنوب شرق آسيا أيضاً إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع الهند. ووفقاً من الهيمنة الصينية على المناطق البحرية حول جنوب شرق آسيا، أطلقت دول المنطقة جهوداً منسقة لإشراك الهند. وقد دعت إندونيسيا، أكبر وأقوى دولة في

المنطقة، الهند لمساعدة الدول الساحلية في الحفاظ على الأمن في مضيق ملقا، وهي خطوة تدعمها ماليزيا المجاورة. وسعت دولة أخرى، وهي فيتنام، التي لطالما كانت تربطها علاقات متوترة مع الصين، للحصول على مساعدة عسكرية هندية لتحديث جيشها. وبصرف النظر عن ذلك، أجرت الهند أيضاً مناورات عسكرية ثنائية مع فيتنام وتايلاند والفلبين.

وتوجد لمنطقة شرق آسيا مصلحة في إقامة علاقات أوثق مع الهند. فقد بدأت اليابان مدفوعة - على نحو أساسي - بالتهديدات التي يتعرض لها أمن الطاقة من الصين الصاعدة، في إيلاء اهتمام وثيق للهند بصفتها شريكاً إستراتيجياً. وتتمتع كل من اليابان والهند بعلاقات خلافية مع الصين، وهي حقيقة تجمع بين الأهداف الإستراتيجية للدولتين. وفي عام 2005م، أجرت الدولتان تدريبات بحرية متبادلة في المحيط الهندي وبحر اليابان. وبصرف النظر عن المخاوف العسكرية، فإن الهدف الإستراتيجي الرئيسي لليابان يتمثل في تأمين الشبكات البحرية التي تجلب إمداداتها من الوقود. وفي عام 2007م، أجرت كلتا الدولتين نشاطات لمكافحة القرصنة، والتعاون مع خفر السواحل، وزيارات للموانئ، وزيارات من قبل كبار المسؤولين. ومن ثم، سعت دول جنوب شرق وشرق آسيا أيضاً إلى إقامة علاقات مع الهند بصفتها وسيلة لتحقيق التوازن مع الصين (Zhao and 2016).

إذاً يمكن القول بناءً على ما سبق أن الدول المحيطة بكل من الصين والهند في جنوب وشرق آسيا قد أدت أدواراً مهمة في تفاعل القوة بين الصين والهند. وقد جعل التقارب والتواصل الجغرافي بين القوتين تلك الأدوار جذابة، وكذلك إستراتيجية بالنسبة للدول المحيطة؛ إذ تحاول موازنة تفوق قوة كل منهما مع الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، تزود الدول المحيطة أيضاً القوى الإقليمية المتنافسة بمنافذ مهمة لإظهار نفوذها. ومن ثم، تؤدي الدول المحيطة أيضاً، تمامًا مثل القوى المنافسة، أدواراً مهمة في الحد من نفوذ القوة الإقليمية في منطقتها. كما أن رغبة الدول المحيطة في العمل بصفتها ميداناً لتفاعل القوى الإقليمية، يمثل أمراً ضرورياً أيضاً. ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار أن كل من بوتان في جنوب آسيا وكمبوديا في جنوب شرق آسيا قد رفضتا إلى حد كبير السماح للصين والهند بتقليل نفوذ القوة الإقليمية الأخرى في بلدانها (Mahesar et al., 2015).

يجب كذلك إدراج السياق العالمي الأكبر هنا، لفهم قدرة الدول المحيطة على المناورة في جنوب وشرق آسيا، إذ إن صعود الصين والهند يأتي في خضم مرحلة أصبحت فيها العولمة الاقتصادية بُعداً رئيسياً للسياسة الدولية. وقد كان العملاقان الآسيويان من المستفيدين الرئيسيين من العولمة الاقتصادية على المستوى العالمي، إذ تمكنتا من إدخال نفسيهما بطريقة مهمة بصفتها دولاً تجارية ومستقبلية للاستثمارات الدولية. وقد اعتمد 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي للهند، و37٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2016م على التجارة الدولية، التي تعد ذات نسبة عالية جداً بالنسبة لأي بلد، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة ذات الأسواق المحلية الضخمة. بيد أنه على الرغم من وجود تناقض بين الدولتين على الأراضي والمياه والمكانة والمفاهيم الإستراتيجية؛ فقد كان تناقضاً موجهاً إذ بذل الجانبان كلاهما جهوداً لعدم تصعيد خلافتهما، على الرغم من أنها تميل إلى الاندلاع على نحو دوري. كان آخرها في دوكلام، نقطة التماس الثلاثية لبوتان والتبت والهند في صيف عام 2017م، وأخرى في عام 2020م على الحدود الصينية الهندية. ومن المثير للاهتمام أن كلا الجانبين كان متردداً في استخدام أي أسلحة قاتلة حتى على نحو تعبيرى في المسرح المباشر.

وقد استمرت عملية العولمة الاقتصادية لفترة طويلة، ولكن وصلت إلى أكثر أشكالها كثافة في حقبة ما بعد الحرب الباردة التي بدأت في أوائل التسعينيات. وفي الوقت الذي يكون لدى العولمة العديد من المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعيارية، فإن أهم هذه المظاهر يتمثل في الاقتصاد، وهي عملية عالمية واسعة النطاق يغير من خلالها رأس المال والاستثمار والتصنيع مواقعهم خارج حدود بلدان المنشأ. وقد عُرف العولمة على أنها "توسع نشاطات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السياسية خارج الدولة على نطاق دولي وعابر للحدود الوطنية". وتعد العولمة الاقتصادية الأكثر صلة بالسلوك الأممي بين هذه الديناميكيات وهذا الأمر صحيح على وجه الخصوص بالنسبة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ إذ شهدت جوانب النمو الرئيسية، من حيث الناتج المحلي الإجمالي وأرقام التجارة بين الدول خلال العقدين الماضيين.

ولقد أفادت دول مثل الصين من هذه الفرصة الهيكلية، وابتكرت إستراتيجيات جذبت العديد من وحدات التصنيع إلى مواقعها، إذ ساعدت وفرة عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال في تطوير اقتصاد تصديري يفوق بعض وحدات التصنيع في العالم الصناعي المتقدم. وكانت رأسمالية الدولة التي كانت تمارسها الصين فعالة للغاية في استخدام العولمة لصالح البلاد. وعلى الرغم من أن الهند كانت متأخرة في الإصلاحات الاقتصادية، فقد استفادت أيضاً من التجارة والاستثمار العالميين، خاصة في صناعات البرمجيات والأدوية، إذ استخدمت الهند آليات معيارية مختلفة تتجاوز الموارد المادية لتعزيز مكانتها العالمية. ومع ذلك، لا يعني ذلك أن جميع الصينيين أو الهنود قد استفادوا من هذه العملية؛ حيث كانت شريحة القوى العاملة المؤهلة تقنياً هي المستفيد الأكبر، وذلك على الرغم من ظهور طبقة وسطى قوية في كلا البلدين بسبب الازدهار الجديد الناتج عن اندماج هذه البلدان في العولمة الاقتصادية. وكانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المستمرة للدولتين خلال العقدين الماضيين غير مسبوقه بالنسبة لأي دولة في العصر الحديث، باستثناء اليابان وكوريا في المراحل الأولى من تطورهما (Paul, 2018).

وبالإضافة إلى ذلك، استفادت الدول الأصغر في آسيا، خاصة في شرق وجنوب آسيا، من العولمة، على الرغم من أن بعضها قد استفاد على نحو أكبر من غيرها. وفي غضون ذلك، ازداد حجم التجارة ما بين الصين والهند وما بين الصين ودول آسيوية أخرى على نحو مضاعف لدرجة أن الصين برزت بصفتها شريكاً تجارياً رئيسياً لها. فعلى سبيل المثال، زاد حجم التجارة السنوية بين الصين والهند من 2 مليار دولار أمريكي في 2000-2001 إلى

70.08 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، على الرغم من أن العجز التجاري للهند بلغ 46.56 مليار دولار أمريكي. ويبدو أن حجم التجارة المتزايد في عصر العولمة قد أحدث بعض التأثير على السلوك الأمني للصين والهند تجاه بعضهما بعضاً، حيث على سبيل المثال، تحاول كل من الصين والهند التأثير على سلوك الدول الأصغر، لكن هذه الجهود يقيدتها التأثير المحتمل الذي قد ينجم عن ذلك على علاقتهما المتبادلة.

وعلى الرغم من عدم تناسق القوة الهائلة مع جيرانهما، فإن كل من الصين والهند غير قادرتين على ترجمة تلك القوة بالكامل للتأثير على سلوك الدول الأصغر في المنطقة، على الرغم من أن الصين حققت نجاحاً أكبر من الهند في السنوات الأخيرة بسبب قدراتها العالية. والأمر الأهم من ذلك، يتمثل في أن المنافسين الأمنيين مثل اليابان والصين وكذلك الصين والهند قد وسعوا علاقتهما الاقتصادية، وهو سلوك متناقض من وجهة نظر الواقعية (الكلاسيكية) ومن حيث مفهوم توازن القوى. كما أن عدم وجود تنافس أمني واقتصادي مكثف يتيح للقوى الأصغر عدم الانضمام إلى أي من الجانبين في تحالف عسكري. وقد بذلت كل من الصين والهند أيضاً بعض الجهود للارتباط بالدول الإقليمية بصفتهن شركاء، ولكن ليس إلى حد السعي وراء تحالفات عسكرية. وقد سمح التنافس المحدود الموجه بين الصين والهند للدول الأصغر بالتنافس بعضها مع بعض وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية. وتؤدي المعارضة الداخلية لمنح تنازلات مفرطة دوراً في قدرة النخب الحاكمة في الدول الأصغر على تحقيق التوازن بين القوتين، علاوة على أن الدول الأصغر في جنوب آسيا مقيدة أيضاً بقرب الهند الجغرافي وعلاقتها التاريخية، لكنها قادرة على موازنة ذلك مع المستويات الأعلى من المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الصين لها (Samaranayake, 2019).

وتتنوع التفسيرات حول سبب تكثيف المنافسين الأمنيين مثل الصين والهند لعلاقتهم الاقتصادية على الرغم من التنافس الأمني بينهم. فبخلاف المصالح التجارية البحتة، يُقال إنّه ربما كان هناك سبب قوي يتمثل في إظهار كلا البلدين نفسهما للعالم على أنهما تمثلا أصحاب مصلحة مسئولين في الاقتصاد العالمي للعالم. وهذا أمر معقول، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تحرص الدولتان الآن على إبراز صورة جيدة لهما عبر التجارة مقارنة بالفترات السابقة عندما ظلت التجارة بين الدولتين منخفضة للغاية. وربما شجعت العولمة المكثفة والفوائد المتأتمية منها البلدين على زيادة التفاعلات الاقتصادية على الرغم من استمرار الخلاف الإقليمي بينهما. بيد أن هذا السلوك يتحدى نُهج العلاقات الدولية التقليدية مثل الواقعية والليبرالية إذ يبدو أن كلتا القوتين الصاعدتين تتبعان مبادئ مأخوذة من كلا النهجين، دون أن يكون أي منهما حصرياً.

وعلى الرغم من أن مفاهيم العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل ليسا متماثلين، فقد أدت العولمة المتزايدة إلى زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول الرئيسية المنخرطة في العلاقات الاقتصادية. وبالنسبة للعديد من العلماء الليبراليين، يمكن أن يقلل الاعتماد الاقتصادي المتبادل من الصراع بين الدول في مثل هذه العلاقات بسبب مجموعة متنوعة من العوامل. وتتمثل الحجج الثلاث المهيمنة في هذا الصدد في ما يلي: أولاً: ترفع زيادة الترابط الاقتصادي المتبادل من تكلفة الصراع والخسائر الاقتصادية في حالة اندلاع الحرب؛ ثانياً: تمارس المجموعات المحلية القوية، وخاصة الشركات، الضغط على الحكومات لتجنب النزاعات مع الدول الشريكة التجارية الرئيسية؛ ثالثاً الدول المترابطة اقتصادياً تتجنب الصراع لإبراز صورتها كأصحاب مصلحة مسئولة في الاقتصاد العالمي. و على نحو أكثر تحديداً، فإن الآليات التي تؤدي إلى حدوث السلام بين البلدان المترابطة كما يحللها الباحثون تعد ذات صلة وثيقة في هذا السياق. ويُقال إنّه لأن تكاليف الفرص الضائعة تزيد من احتمالية الحرب بين البلدان المترابطة، فإن الاعتماد المتبادل يزيد من تقديم الإشارات باهظة التكلفة التي يمكن أن ترسلها الدول بعضها إلى بعض، ومن ثمّ تتجنب هذه الدول الصراع غير الضروري. وأخيراً، تؤدي العلاقات المتزايدة بين الشعوب في الاقتصادات المترابطة إلى تقليل الصراع (Shah, 2017). ويقول ستيفن بروكس بأن العولمة قللت من الصراع ليس بسبب التجارة، ولكن بسبب الطريقة التي نظمت بها الشركات متعددة الجنسيات نفسها والطريقة التي تنتج بها سلعها وخدماتها. ومن خلال وجهة النظر هذه، كان انتشار الشركات متعددة الجنسيات في منطقة جغرافية رئيسية بمثابة قوة رئيسية للسلام بين القوى العظمى (Brooks, 2007).

وقد يكون أحد الأسباب غير المكتشفة لزيادة التفاعلات الاقتصادية بين المنافسين الأمنيين هو أن النجاح يولد النجاح في حسابات النخبة الاقتصادية والسياسية، بينما قد تتغير توقعات الشعوب بشأن ما يمكن أن تقدمه الدولة والسوق. فعلى سبيل المثال، من المقبول جداً أن تتوقع الطبقة الوسطى في كل من الصين والهند نمواً اقتصادياً وازدهاراً مستمراً، وأن تقوم الأنظمة بتعليق شرعيتها وبقائها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وبغية تحقيق النمو المستمر، تحتاج البلدان إلى البحث عن جميع سبل التجارة والاستثمار، ويمكن أن تُزعج التحالفات والصراعات المسلحة مع شركاء تجاريين مهمين تلك العملية الخاصة بالبحث عن الرخاء الاقتصادي (Bhatta, 2019).

وعلى افتراض أن العولمة المكثفة وما ينتج عنها من اعتماد متبادل يقلل من الصراع، ولكنه لا يقضي عليه، فكيف يمكن للدول التي لديها عمليات تنافس سابقة ونزاعات إقليمية إدارة علاقتهما، وخاصة في ظل توازن القوى المنافسة التي تنبع من القوى داخل وخارج الإقليم؟ ولأن كلاهما قوى صاعدة ذات طموحات كبيرة، يوجد قدر معين من الصراع والتنافس بينهما، وكثيراً ما ينخرطون في النزاعات، حتى عندما يكون لديهم العديد من السبل للتعاون المؤسسي. فهل يمكن تقليص توازن سياسات القوة لأن الترابط المتبادل يشجع الدول على اللجوء إلى إستراتيجيات منخفضة التكلفة للقيام بعملية التنافس؟ والحجة التي تتبناها الباحثة تتمثل في أنهم يقومون بذلك بالفعل. وتعتمد الاقتصادات المعولمة على السوق الدولية ويجب أن تكون حريصة على عدم تبني عقائد عسكرية شديدة الهجوم أو سياسات توسعية تنطوي على تحالفات عسكرية، إذ إنّ التوازن الصلب، والاعتماد

على التحالفات العسكرية وسباق التسليح المكثف العلني يمكن أن يرسل إشارات خاطئة للشركاء التجاريين، ويقلل من احتمالات التعاون الاقتصادي والتفاعل. ومن ثم، يتعين عليهم الاعتماد على إستراتيجيات توازن منخفضة التكلفة باستخدام المنظمات والتحالفات المحدودة للتعامل بعضهم مع بعض. وتفيد آلية التوازن الناعم في تحقيق هذا الغرض إلى جانب المشاركة الدبلوماسية. وتدعو هذه الظاهرة إلى عمل المزيد من التحليل الانتقائي والدقيق للظروف التي تستخدم فيها البلدان إستراتيجيات مختلطة واردة في نماذج العلاقات الدولية الرئيسية، وخاصة الواقعية والليبرالية (Ruland and Michael, 2019).

أيضاً عندما تكون القوى العظمى أو الصاعدة المتنافسة مترابطة اقتصادياً، فإنها تقدم أيضاً فرصاً للدول الأصغر لتطوير روابط ثنائية ومتعددة الأطراف مع تلك القوى على نحو أكثر فعالية. وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة تماماً بأي منهما، فإن لديها مساحة محدودة للتفاوض للحصول على منافع اقتصادية من القوى المتنافسة. وعلاوة على ذلك تكون القوى الأكبر مقيدة أيضاً في السعي إلى الحصول على الولاء الكامل من الجهات الفاعلة الأصغر، لأنها قد تثير ردود فعل غير ضرورية من الدول الأخرى وضد الدولة الأصغر نفسها. ويشير النجاح النسبي لدول جنوب وجنوب شرق آسيا الأصغر في انتزاع الامتيازات التجارية وتوفير أموال تطوير البنية التحتية من كل من الصين والهند بناءً على هذا الاتجاه. وعليه، فإن سلوك الدولة لا يتبع أنماط التوازن والمسايرة الراسخة (Lim and Mukherjee, 2019).

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل في ما يلي:

1- إن القوى الإقليمية التي تتمتع بخاصية إضافية، تتمثل في القرب والتواصل الجغرافي (كالصين والهند)، تزداد حدة التفاعلات وكثافتها بينهما، التي يغلب عليها الطابع التنافسي. حيث إن القوى الإقليمية المتجاورة جغرافياً تحاول بناء أطر أمنية إقليمية بقيادتها بصفتها خطوة نحو الهيمنة الإقليمية. ونظراً إلى التكلفة الباهظة لأي تصادم عسكري مع القوة المنافسة، تلجأ القوى المتنافسة إلى مناهج ووسائل التوازن الناعم كالتحالفات السياسية والمبادرات الدبلوماسية، والمساومة داخل المؤسسات الدولية، وتوظيف الأدوات الاقتصادية وغيرها، لتقييد المساحة الإستراتيجية للطرف الآخر.

2- مكنت العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية معظم دول جنوب وجنوب شرق آسيا من الحصول على قدر كبير من الدعم الاقتصادي والاستثمار من كل من الصين والهند، دون تشكيل تحالفات عسكرية مع أي منهما. وهذه نتيجة تختلف عما تتنبأه النظريات البنوية، ولا سيما الواقعية الجديدة التي ترى أن الدول الصغيرة ليس لديها القوة الكافية للتأثير على علاقاتها مع الدول الكبرى. ففي عصر العولمة المنافسة بين القوى الصاعدة كالصين والهند محدودة ومحكومة بالاعتبارات الاقتصادية، ما أدى إلى إعطاء الدول الأصغر فرصاً لتعظيم مكاسبها وعوائدها من كلتا القوتين دون الإخلال بعلاقتها مع أي منهما على نحو كبير. بمعنى آخر غياب نمط التنافس على غرار الحرب الباردة وارتفاع مستويات الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين والهند في ظل العولمة، مكن الدول الأصغر من حرية الحركة والمناورة.

3- إذا تمكنت الصين والهند من تحسين طبيعة وشكل العلاقة بينهما، فإن منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا ستظهر بأكملها بوصفها كتلة تجارية. وفي هذه الكتلة التجارية ستكون الصين والهند اقتصاديين كبيرين في المنطقة، لذا سيكون لكلتا الدولتين النصيب الأكبر، ما سيزيد من التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وعندما تتعاون كلا الدولتين، فسيصبح من السهل على الدول الأخرى تحسين علاقاتها، وستصبح عملية التقارب سريعة في المنطقة وستنعم المنطقة بأسرها بالسلم والأمن. وسيساعد هذا التقارب البلدان الأخرى في المنطقة على تقليل خصوماتها والبدء في تحسين علاقاتها.

4- يتميز النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا بالتفاعل الديناميكي بين مختلف العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تعزز بعضها بعضاً. ولا يزال يعاني هذا النظام من الطبيعة المعقدة للتراعات الإقليمية. كما يشهد النظام تحولات إستراتيجية ضخمة تتمثل في صعود الصين، ومحاولات بسط هيمنتها على المنطقة. وفي المقابل محاولات الهند لموازنة الصعود الصيني، فضلاً عن الترابط الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند حيث رأت الأولى في الأخيرة القوة المناسبة لموازنة الصعود الصيني في المنطقة. ومن أبرز صور هذا الترابط التحالف الأمني الرباعي (كواد) بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا. بالإضافة إلى إعلان الولايات المتحدة عن تحالف أمني جديد بينها وبين أستراليا وبريطانيا (أوكوس) هدفه الأساسي احتواء الصين. كذلك محاولات روسيا لاستعادة ثقلها في المنطقة في عهد بوتين. ويتضح من ذلك إلى أي مدى تتداخل السياسات الإقليمية والعالمية والديناميات الأمنية والأمن القومي لمنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا على نحو عميق ومعقد للغاية. وسيكون لكل هذه التعقيدات تأثير انعكاسي على الأمن الإقليمي. وبغية ضمان الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا، فإن وجود بنية أمنية إقليمية فعالة ومستقرة أمر ضروري للغاية، ويقع على عاتق كل من الدول الكبرى والصغرى في المنطقة.

وفي ضوء النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة بما يلي:

1- يجب تعزيز قنوات التواصل والحوار المختلفة بين الصين والهند لمناقشة القضايا العالقة بينهما بصفتها جزءاً من عملية بناء الثقة.

2- يتعين على كل من الصين والهند العمل معًا بالتعاون مع دول جنوب وجنوب شرق آسيا للتصدي للتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية لخلق بيئة أمنية مستقرة ومستدامة.

المصادر والمراجع

حكيمي، توفيق. (2015) "مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
عبد الوهاب، خالد. (2004) "مشكلة الحدود بين الصين والهند في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق.

References

- Acharya, A. (2017). *East of India, South of China: Sino-Indian Encounters in Southeast Asia*. New Delhi: Oxford University press.
- Ahmed, A., and Rahman, M. S. (2020). A Descriptive Analysis On Sino-Indian Geostrategic Relations in The Context of South Asia and Indian Ocean. *IJRIS*, 4(7), 477. <https://www.rsisinternational.org/journals/ijriss/Digital-Library/volume-4-issue-7/477-484.pdf>.
- Anjum, N., Abbas, Z., and Malik M. S. (2019). Indo-China Rapprochement: Its Impacts on Regional Security of South Asia. *Global Political Review*, 4(1), 29. <https://www.gprjournal.com/article/indochina-rapprochement-its-impacts-on-regional-security-of-south-asia>.
- Bajpae, C. (2015). China-India: Regional dimensions of the bilateral relationship. *Strategic Studies Quarterly*, 9(4), 108-145. https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/SSQ/documents/Volume-09_Issue-4/Bajpae.pdf.
- Bhatta, C. D. (2019). Emerging powers, soft power, and future of regional cooperation in South Asia. *Asian Journal of Political Science*, 27(1), 1-16. https://www.researchgate.net/publication/329817731_Emerging_powers_soft_power_and_future_of_regional_cooperation_in_South_Asia.
- Bokhari, K. (2017). For India And China: Southeast Asia Is a Battleground. *Geopolitical Futures*.
- Brooks, S. G. (2007). *Producing Security: Multinational Corporations, Globalization, and the Changing Calculus of Conflict*. United Kingdom: Princeton University Press.
- Chand, B. (2019). Dynamics of Rivalry Between Geographically Contiguous Regional Powers: The Case Sino-Indian Competition. *Asian Politics and Policy*, 11(1), 11-12. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/aspp.12436>.
- Chaudhury, R. R. (2018). India's Perspective Towards China in Their Shared South Asian Neighbourhood: Cooperation Versus Competition. *Contemporary Politics*, 24(1), 98.
- Flemes, D. (2007). Conceptualising regional power in international relations: Lessons from the South African case. https://www.jstor.org/stable/resrep07637?seq=1#metadata_info_tab_contents.
- Ganguly, S., and Pardesi, M. S. (2012). Can China and India Rise Peacefully? *Orbis*, 56(3). <https://www.fpri.org/article/2012/07/can-china-and-india-rise-peacefully/>.
- Jain, R. (2018). China's Economic Expansion in South Asia. *Indian Journal of Asian Affairs*, 31(2), 21. <https://www.jstor.org/stable/26608821?seq=1>.
- Kennedy, A. B. (2015). Powerhouses or pretenders?" Debating China's and India's Emergence as Technological Powers. *The pacific review*, 28(2), 281.
- Kliman, D., Rehman, I., & et.al. (2019). Imbalance of power: India's military Choices in an Era of Strategic Competition with China. *CNAS*, 5. <https://www.cnas.org/publications/reports/imbalance-of-power>.
- Lim, D. J., & Mukherjee, R. (2019). Hedging in South Asia: balancing economic and security interests amid Sino-Indian competition. *International Relations of the Asia-Pacific*, 19(3), 493-522. <https://academic.oup.com/irap/article->

[abstract/19/3/493/5489338.](#)

- Mahesar, P. A., Memon, A. P., & Mahesar, A. H. (2015). SINO-Indian Rapprochement in the Changing Dynamics of the South Asian Region. *The Government-Annual Research Journal of Political Science.*, 4(4).
<https://sujo-old.usindh.edu.pk/index.php/THE-GOVERNMENT/article/view/1609>.
- Malik, J. M. (2012). India balances China, Asian politics and policy.
https://www.researchgate.net/publication/260414785_India_Balances_China.
- Menon, S. (2017). Some thoughts on India, China and Asia-Pacific regional security. *China Report*, 53(2), 188-213.
<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0009445517696634>.
- Mohan, S., & Abraham, J. C. (2020). Shaping the regional and maritime battlefield? The Sino-Indian strategic competition in South Asia and adjoining waters. *Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India*, 16(1), 82-97.
<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09733159.2020.1781374>.
- Naidu, G. V. C., & Chen, M. (2019). Introduction to the Special Issue-China's Engagement with South Asia and Responses from the Region. *Issues and Studies*, 55(2), 1-7. <https://www.worldscientific.com/doi/10.1142/S101325119020016>.
- Palit, A. (2016). India's Act East policy and implications for Southeast Asia. *Southeast Asian Affairs*, 81-92.
<https://www.jstor.org/stable/26466920?seq=1>.
- Paul, T. V. (2019). When balance of power meets globalization: China, India and the small states of South Asia. *Politics*, 39(1), 50-63. <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0263395718779930>.
- Prys, M. (2013). India and South Asia in the world: on the embeddedness of regions in the international system and its consequences for regional powers. *International Relations of the Asia-Pacific*, 13(2), 267-299.
<https://www.jstor.org/stable/26155985>.
- Ross, R. S. (2019). On the fungibility of economic power: China's economic rise and the East Asian security order. *European Journal of International Relations*, 25(1), 302-327. <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1354066118757854>.
- Rüland, J., & Michael, A. (2019). Overlapping regionalism and cooperative hegemony: how China and India compete in South and Southeast Asia. *Cambridge Review of International Affairs*, 32(2), 178-200.
<https://www.scribd.com/document/414361323/Overlapping-Regionalism-and-Cooperative-Hegemony-How-China-and-India-Compete-in-South-and-Southeast-Asia>.
- Samaranayake, N. (2019). *China's engagement with smaller South Asian countries* (pp. 15-16). Washington: United States Institute of Peace. <https://www.usip.org/publications/2019/04/chinas-engagement-smaller-south-asian-countries>.
- Shah, M. A. (2017). Problems and Prospects South Asia: Indo-China's Efforts of Cooperation. *International Journal of Advanced Research*, 5(3), 17. <https://www.iiste.org/Journals/index.php/IAGS/article/view/35361>.
- Singh, S. (2019). The dilemmas of regional states: How Southeast Asian states view and respond to India-China maritime competition. *Asian Security*, 15(1), 44-59.
https://www.researchgate.net/publication/328935045_The_dilemmas_of_regional_states_How_Southeast_Asian_states_view_and_respond_to_India-China_maritime_competition.
- Smith, J. M. (2014). Cold peace: China-India rivalry in the twenty-first century. Lexington Books. Sundararaman, S. (2017). India-ASEAN Relations: 'Acting' East in the Indo-Pacific. *International Studies*, 54(1-4), 62-81.
<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0020881718787575>.
- Tsai, T. C. (2015). China and India: Comparisons of Naval Strategies and Future Competition. *India and China in the Emerging Dynamics of East Asia*, 123-137.
- Zhao, S., & Qi, X. (2016). Hedging and geostrategic balance of East Asian countries toward China. *Journal of Contemporary China*, 25(100), 485-499. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2015.1132684>.
- Ties, E. R. (2019). Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2016. https://www.oecd-ilibrary.org/development/economic-outlook-for-southeast-asia-china-and-india-2019_saeo-2019-en.